

برنامج راصد لمراقبة البرلمان التقرير الأسبوعي العشرون لأعمال مجلس النواب خلال الدورة العادية الثالثة 2016/4/9

راصد: يطالب مجلس النواب مناقشة تقارير ديوان المحاسبة.

تقارير ديوان المحاسبة على جدول أعمال مجلس النواب منذ أكثر من أسبوعين.

مجلس النواب لا يستطيع المطالبة بفتح تحقيقات لمخالفات واردة في تقارير ديوان المحاسبة.

(10) اجتماعات للجان النيابية عقدت الأسبوع الماضي توزعت بين الرقابي والتشريعي.

عقد مجلس النواب في الأسبوع العشرين من أعمال دورته العادية الثالثة جلستين تشريعية وأخرى رقابية في حين عقدت (9) لجان نيابية (10) اجتماعات في المجلس توزعت بين الرقابي والتشريعي.

ولاحظ فريق راصد أن المجلس لم يتمكن حتى الآن مناقشة قرار اللجنة المالية رقم (3) تاريخ 2016/3/6 المتضمن تقارير ديوان المحاسبة للأعوام (2009، 2010، 2011، 2012) رغم أنه أدرج على جدول أعمال الجلسة التي عقدت في 2016/3/22 لكن المجلس قرر تحويل الجلسة من رقابية إلى تشريعية.

ومنذ ذلك الحين لم يتم مناقشة التقارير وقد تم وضعها على جدول أعمال جلسة المجلس ليوم غدا الأحد الموافق 2016/4/10 ويتوجب على مجلس النواب مناقشة هذه التقارير التي غابت عن قبة البرلمان لنحو سبع سنوات.

وقد دفعت اللجنة المالية في مجلس النواب أواخر الشهر الماضي بأربعة تقارير من ستة تقارير لديوان المحاسبة تراكمت في أدارج اللجنة المالية سلمها إلى البرلمان منذ عام 2009 فيما تعكف حالياً على دراسة تقريرين عن عامي 2013 و 2014.

ويبدو أن خيارات النواب في التعاطي مع مناقشة التقارير محصورة في ظل قرار المجلس العالي لتفسير الدستور الذي أفتى في الجلسة التي عقدها في تاريخ 2008/4/9، بأنه لا يجوز لمجلس النواب الطلب من النيابة العامة مباشرة التحقيق في مخالفات وردت في تقرير ديوان المحاسبة السنوي.

وبين المجلس العالي إذا كانت المخالفات والجرائم التي تضمنها تقرير ديوان المحاسبة منسوبة إلى غير الوزراء فيجوز لمجلس النواب إحالتها على رئيس الوزراء لاتخاذ الإجراءات التي تستوجبها التشريعات النافذة وإعلام مجلس النواب، وذلك لأن مجلس الوزراء هو الذي يتولى بموجب المادة (45 من الدستور) إدارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية،

باستثناء ما قد عهد أو يعهد به من تلك الشؤون بموجب الدستور أو أي تشريع آخر إلى شخص أو هيئة أخرى، ولا يجوز لمجلس النواب أن يطلب من النيابة العامة مباشرة التحقيق في تلك الجرائم لان الدستور لم يخوله هذه الصلاحية.

وبين المجلس العالي أنه إذا كانت المخالفة الواردة في تقرير ديوان المحاسبة منسوبة إلى وزير وتشكل جريمة من الجرائم المنصوص عليها في قانون محاكمة الوزراء فلمجلس النواب صاحب الصلاحية بملاحقة الوزير والتحقيق معه وجمع الأدلة واتهامه بما أسند إليه وعلى المجلس أن يعين من أعضائه من يتولى تقديم الاتهام وتأييده وإحالة الوزير ليحاكم أمام المجلس العالي.

وكانت اللجنة المالية قد عقدت اجتماعين بتاريخ 2/28 و 3/6 لمناقشة التقرير بحضور رئيس ديوان المحاسبة وأمين عام الديوان والمعنيين، حيث خلصت اللجنة لتقرير أرفقته مع توصيتها، تضمن كافة الملاحظات التي تم تسجيلها على تقارير الديوان في السنوات المشار إليها.

ونوهت اللجنة المالية في تقريرها الذي تضمن خلاصة تحليل مخرجات ديوان المحاسبة أن الاستيضاحات والكتب الرقابية بلغت (6118) وان (3947) قد تم الإجابة عليها، فيما تجاوزت الاستيضاحات والكتب الإجرائية (1100)، فيما بلغت اللجان المشكلة (86) لجنة تضمن جدول أعمالها (1857) مخرج رقابي حيث تم تصويب (657) مخرج، وهناك (169) مخرج قيد التصويب، فيما ستقوم اللجنة المالية بمتابعة المخرجات الأخرى.

تجدر الإشارة أن مناقشة تقارير ديوان المحاسبة قد تحتاج لأكثر من جلسة نيابية، فما تنتهي أعمال الدورة الحالية لمجلس النواب في الخامس عشر من أيار/ مايو المقبل.

وكانت اللجنة المالية السابقة شكلت عدداً كبيراً من لجان التحقق المشتركة مع ديوان المحاسبة حول العديد من الاستيضاحات التي أوردها ديوان المحاسبة في تقاريره في تلك السنوات.

وفي الأسبوع الماضي التقى رئيس مجلس النواب وأعضاء المكتب الدائم، برؤساء الكتل النيابية والمستقلين، وجرى بحث العديد من القضايا التي تهم المجلس، كما تم وضع رؤساء الكتل والمستقلين بصورة ما تم إنجازه من تشريعات، وما تبقى منها لدى اللجان المختصة.

كما التقت اللجنة المكلفة من المكتب الدائم بمتابعة المذكرات النيابية المرسلة للحكومة، بوزير الشؤون السياسية والبرلمانية السابق خالد الكلالدة، وقال النائب الثاني لرئيس المجلس خميس عطية أن هناك شعور عام من قبل النواب بعدم التزام الحكومة بالرد على المذكرات النيابية خلال المدة القانونية المنصوص عليها في النظام الداخلي، فضلاً عن

عدم جدية واهتمام، ما دفع المكتب الدائم لتشكيل اللجنة، منوها أن المجلس يقوم حالياً بحصر عدد المذكرات التي لم يرد عليها رد حكومي طوال الفترة الماضية.

وفيما يخص اجتماعات اللجان النيابية، فقد عقدت اللجنة المشتركة (المرأة وشؤون الأسرة والقانونية) (3) اجتماعات لمناقشة مشروع قانون العنف الأسري، وفيه تم التأكيد بان اللجنة تعمل لإقرار قانون عصري يعزز الاستقرار ويحقق الطمأنينة للفرد والأسرة والمجتمع ويمنح مرتكب العنف الأسري فرصة لإصلاح سلوكه، ولهذا الغرض استمعت اللجنة لأفكار واقتراحات المعنيين حول مواد مشروع القانون، حيث قالت وزيرة التنمية الاجتماعية على هامس مناقشة مشروع القانون ان وزارتها تعاملت منذ العام 1997 وحتى 29 شباط 2016، مع (71412) حالة اعتداء على الأسرة، فيما تعاملت خلال الشهرين الأوليين من العام الحالي مع (1143) حالة اعتداء.

وعقدت اللجنة المشتركة (المالية والاقتصاد والاستثمار) اجتماعاً أولياً لها للبدء بمناقشة مشروع قانون معدل لقانون مؤسسة ضمان الودائع، وعقدت لجنة التوجيه الوطني والإعلام اجتماعاً لمناقشة مقترح لإعداد مشروع نظام لإنشاء مجلس للشكاوى، واستمعت اللجنة القانونية للملاحظات والمقترحات حول مشروع قانون الوساطة لتسوية النزاعات المدنية لسنة 2016.

هذا في الجانب التشريعي أما في الجانب الرقابي فقد عقدت لجنة النزاهة والشفافية وتقصي الحقائق اجتماعاً خصصته للنظر بالشكاوى المقدمة من مواطنين حول توزيع الوحدات السكنية في بلدة الروضة بالأغوار الجنوبية، وعقدت لجنة الصحة والبيئة اجتماعاً ناقشت خلاله إنشاء وحدة المعالجة بالجراحة المصوبة (gama knife)، وحثت لجنة السياحة والآثار النيابية شركات النقل السياحي على ضرورة تعيين سائق إضافي في الحافلات المخصصة لنقل الحجاج والمعتمرين، وذلك حفاظاً على سلامة وأمن الحجاج والمعتمرين، وذلك في اجتماع للجنة خصصته لمناقشة آليات تطوير قطاع النقل السياحي والعمل للارتقاء بها، بهدف حماية الركاب وتجنبيهم الحوادث التي قد تؤثر على حياتهم.

وبحثت لجنة التربية والتعليم عدداً من القضايا، أهمها: المدارس الخاصة والمراكز الثقافية وقضية طلبه شهادة الدراسة الثانوية العامة «التوجيهي» الدارسين في الخارج.

بالمقابل عقدت (4) لجان لقاءات مع معنيين خارج أسوار مجلس النواب، حيث ذهبت لجنة مصغرة من لجنة النزاهة إلى العقبة لتقصي الحقائق حول ميناء رقم (4) الذي شهد إضراباً عمالياً بسبب نقله، فيما عقدت لجنة الطاقة والثروة المعدنية ورشة عمل في البحر الميت حول الطاقة النووية والطاقة البديلة، واطلعت لجنة السياحة والآثار على المشاريع في منطقة البحر الميت، فيما قامت لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين بزيارة لمركز إصلاح أم اللولو للاطلاع على الواقع فيه.